

رأي في المفعول المطلق

للدكتور محمد حسن عواد
الجامعة الأردنية

سبب التسمية :

الاطلاق — لفظة — الارسال والتخلية . يقال : اطلقت الاسير اذا خلّيت سبيله ورفعت قيود الأسر . والمفعول المطلق هو المفعول المرسل من كل قيد أو صلة . وهو المفعول الحقيقي للفاعل . وان كنت مريداً تقييده فقيدته اطلاقاً . قال ابن السراج « والمصدر هو المفعول حقيقة » (١) . وقال ابن يعيش : « المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود » (٢) . وقال ابن هشام : هو الذي يصدق عليه قولنا : مفعول صدقاً غير مقيد بالجار (٣) . وقال السيوطي « انما سمي مفعولاً لانه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه » (٤) . وقال أيضاً : « هو المفعول حقيقة لانه هو الذي يحدثه الفاعل » (٥) . وقال الرضي : « هو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً » (٦) .

والقول بمصدرية المفعول المطلق قول غير مطرد عند النحاة من جهة صحة اطلاق هذا المفعول على المصدر وغيره . وقول الرضي « ما فعله فاعل الفعل المذكور وفعله » مبني على المسامحة وعدم التفريق بين الأثر

(١) الاصول في النحو : ١٩٠/١ .

(٢) شرح المفصل : ١١٠/١ .

(٣) أوضح المسالك : ٣٣/٢ .

(٤) مع البواع : ٩٤/٣ .

(٥) مع البواع : ٩٤/٣ .

(٦) شرح الكافية : ١١٢/١ ، وانظر في حد المفعول المطلق ايضا المرتجل : ١٥٩ ،

والتصريح على التوضيح : ٣٢٣/١ ، وحاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى : ٨٤/٢ ، وغيرها ، وهو كثير .

وهو المفعول المطلق ، وبين المصدر الذي هو التأثير كما سيأتي عن السيد
امير بادشاه .

قد يقال : اليس زيد في « ضرب عمرو زيدا » هو ما فعله الفاعل ؟
والجواب : هو النفي ، لان « زيدا » في الجملة وقع عليه فعل الفاعل ولم
يفعله الفاعل ، خلافا للضرب في « ضرب زيد ضربا » فهو ما فعله الفاعل (٧)

هل المفعول المطلق مصدر :

واني لمحدثك الان عن مسألة من مسائل المفعول المطلق هي ام الباب ،
وعليها الممول . فاذا استقام النظر فيها وسار على نهج لاحب تحقق
لنا من الفوائد ما لا يحصى ، واذا اخطأ النظر صرنا الى ما صار اليه
سلفنا من النحاة من الاضطراب وكثرة الحدود المفضية الى حقيقة واحدة ،
والصائرة الى ما لا يتعدد ، او هكذا هو الظن . والقضية دائرة على
حقيقة المفعول المطلق : ما هي ؟ وقد رايت الكثرة الكاثرة من قرأت لهم
من النحاة يقولون بمصدرية المفعول المطلق ، ورايت طائفة منهم
تقول بصحة اطلاق المفعول المطلق على المصدر وغيره . ورايت نظم
هذه المقولات في اطارين :

الاطار الاول : وينتظم مقولات الفريق الاول .

الاطار الثاني : وينتظم مقولات الفريق الثاني .

وانك لو اجد في كل اطار ما يشكل . فمعى أن نخرج من هذه
الاشكالات بشيء يبعث على الرضا ويدعو الى السكينة .

(٧) للاستثناس : تذوق الذهب (٢٢٦) .

الاطار الأول :

ينتظم هذا الاطار — كما قلت — مقولات الكثرة الكاثرة من النحاة ، وهم القائلون بمصدرية المفعول المطلق . وسنرى ان مقولات هذا الفريق يعترضها التناقض والاضطراب وشيء غير قليل من الحيرة ، وتنحل في النهاية الى صحة اطلاق المفعول المطلق على المصدر وغيره . وانك لتجد للنحوي الواحد غير رأى واحد . وها نحن نسوق بعضا من أقوالهم ، اذ لا سبيل الى حصرها جميعا في هذا المقام فضلا عن التماثل الواقع فيها .

قال سيبويه : « قعد قعدة سوء، وقعد قعدتين لما عمل في الحدث عمل في المرة والمرتين ، وما يكون ضربا منه . فمن ذلك : قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقري ، لانه ضرب من فعله الذي اخذ منه ^(٨) .

وقال ابن السراج « ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضروب : فربما ذكر توكيذا نحو قولك : قمت قياما ، وجلست جلوسا ، فليس في هذا اكثر من أنك اكدت فعلك بذكرك مصدره . وضرب ثان تذكرة للفائدة نحو قولك : ضربت زيدا ضربا شديدا . . . وكذلك اذا قلت : ضربت ضربتين وضربات (٩) .

وقال الزمخشري « هو المصدر — اي المفعول المطلق — سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان ، وربما سماه الفعل . وينقسم الى مبهم نحو : ضربت ضربا ، والى مؤقت نحو : ضربت ضربة وضربتين (١٠) .

(٨) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر ايضا الاصول في النحو : ١٩١/١ .

(٩) الاصول في النحو ١٩١/١ .

(١٠) شرح الفصل ١٠٩/١ — ١١٠ .

وقال ابن عقيل : « المفعول المطلق هو المصدر المنتصب تؤكداً لعمله ، أو بياناً لنوعه ، أو عدده نحو : ضربت ضرباً ، وسرت سراً ، وزيد ، وضربت ضربتين (١١) . وقال ابن هشام : « المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المؤكد لعمله ، أو المبين لنوعه أو لعدده كضربت ضرباً أو ضرب الأمير أو ضربتين (١٢) .

فالمفعول المطلق — كما ترى — مصدر مؤكد لعمله ، أو مبين لنوعه ، أو عدده . ومقتضى هذا الحد أن تخرج المصادر المرادفة بنوعيتها الملاقية في الاشتقاق وغير الملاقية في الاشتقاق من مثل « وتبتل اليه تبتيلاً (١٣) » . و « والله انبتكم من الأرض نباتاً » (١٤) ، وفرحت جزلاً ، وقعدت جلوساً . أو نصير إلى التقدير بلا ضرورة ملجئة كما سيأتي عن الرضي . أو نعمل فيها العامل المذكور للاتفاق في المعنى العام ، كما سيأتي عن المبرد وغيره ، وهو مردود ، لأن لكل لفظ معنى خاصاً به ، فالجلوس غير القعود وإن كان يجمعهما معنى عام ، والانبات غير النبات ، وإن كان يجمعهما معنى عام . وكذا القول في كسل مترادف . والذي عليه سيبويه أن نباتاً وتبتيلاً وأمثالهما مصادر جاءت على غير أفعالها والمعنى واحد . قال « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لأن المعنى واحد . وذلك قولك : اجتوروا تجاوراً وتجاوزوا اجتواراً لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد . ومثل ذلك : انكسر كسراً ، كسر انكساراً ، لأن معنى كسر وانكسر واحد . وقال الله تبارك وتعالى « والله انبتكم من الأرض

(١١) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١ . والراجع عند النحاة اعتبار المصدر النوعي المضاف نائباً عن المصدر . قال السيباطي « أن نحو هذا ما ناب فيه صفة — المصدر عنه » التصريح على التوضيح ٣٢٤/١ . وقالوا : يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره . التصريح ٣٢٤/١ والنحو الوافي ١٦٩/٢ ، ١٧٥ .

(١٢) شذور الذهب (٢٢٥) .

(١٣) المزيل (٨) .

(١٤) نوح (١٧) .

نباتا « لأنه اذا قال انبته فكأنه قال قد نبت » (١٥) . والمنقول عن سيبويه — عند الجمهور — أن هذه المصادر منصوبة بأنفعال مضمره دل عليها الظاهر . قال ابن يعيش « منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر ، وهو مذهب سيبويه » (١٦) .

والذي عليه المبرد أن هذه المصادر يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقها في المعنى : قال « واعلم أن الفعلين اذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر احدهما على الآخر ، لان الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه (١٧) .

وذهب المازني والسيرافي الى ما ذهب اليه المبرد (١٨) ، وهو المختار عند ابن مالك (١٩) وهو الأولى عند الرضى : قال « وهو أولى لان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (٢٠) . واختاره ابن هشام في قطر الندى ، فقال في حد المفعول المطلق « هو المصدر الفُضلة المسط على عامل من لفظه كضربت ضربا ، أو من معناه كتعدت جلوسا (٢١) .

وكلا الفريقين يتفق على شيء واحد وهو وجوب اعراب المرادف مفعولا مطلقا . فعلى الراي الاول هو مفعول مطلق ، وهو مصدر ، وناصبه فعل مضمر ، وعلى الراي الثاني هو مفعول مطلق وهو مصدر ، وناصبه الفعل المذكور .

(١٥) الكتاب ٢٩١/١ — ٢٩٢ .

(١٦) شرح الفصل ١١٢/١ ، وانظر القضية في الكافية ١١٦/١ ، وبيع الهوامع ٩٤/٣ ، وحاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٦١/١ .

(١٧) المقنضب ٧٣/١ .

(١٨) انظر شرح الفصل ١١٢/١ ، وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٨/٢ . وخالف في الهمع فنسب المبرد الى فريق سيبويه ٩٤/٣ .

(١٩) الكافية ١١٦/١ .

(٢٠) الكافية ١١٦/١ ، وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢ .

(٢١) قطر الندى (٢٢٤) .

وعلى المذهب الأول يقتضي التقدير وهو ما لا تدعو اليه الضرورة ،
وعلى المذهب الثاني يقتضي تماثل المترادف في المعنى ، وهو قول
غير دقيق . هـ اذن فتلک قضية لا بد من حل لها ، والحل — كما تصوره
النحاة فيما بعد — هو ادراج هذا النوع من المصادر الجارية على غير
افعالها في مبحث النيابة عن المصدر ، وهو الشائع في الكتب المتأخرة (٢٢) .
وتصور النحاة هذا كالمستجير من الرمضاء بالنار ، اذ كيف ينوب مصدر
عن مصدر الا اذا استقر في الاذهان ان المصدر الحقيقي هو المصدر المؤكد
لعامله ، واما ما عداه فهو فرع عنه ؛ وهذا أمر غير جائز ولا قائل به (٢٣) .

وما يقال في المرادف يقال مثله في المصادر النوعية ، من مثل القهقري
والصماء والقرفصاء ، فسيبويه يعدها مصادر يعمل فيها الفعل الذي قبلها ،
كما هو الظاهر من قوله : « تعدُّ قَعْدَةٌ سوء » ، وتعد قَعْدَتَيْنِ لما عمل
في الحدث عمل في المرة والمرتين وما يكون ضرباً منه ، فمن ذلك تعدد
القرفصاء ، واشتمل الصماء ورجع القهقري (٢٤) . وقال ابن يعيش « واما
رجع القهقري ، واشتمل الصماء ، وتعد القرفصاء ، فقد قال سيبويه انها
مصادر ، وهي منصوبة بالفعل قبلها ، لان القهقري نوع من الرجوع ،
فاذا تعدى الى المصدر الذي هو جنس عام كان متعدياً الى النوع اذ
كان داخلاً تحته ، وكذلك القرفصاء » (٢٥) .

وقال بعض الكوفيين انها منصوبة بأفعال مشتقة وان لم تستعمل (٢٦)

(٢٢) انظر شرح ابن عقيل ٥٦١/١ ، وشرح الاشموني ٢١٠/١ ووضح المسالك ٣٤/٢

(٢٣) انظر التصريح ٣٢٨/١ .

(٢٤) الكتاب ٢٤/١ .

(٢٥) شرح المفصل ١١٢/١ .

(٢٦) الكافية ١١٥/١ وقال في اللسان : « والقهقري مصدر قهقر اذا رجع على عقبه »

٤٣٤/٦ . وقال « فاذا قلت تعد فلان القرفصاء ، فكأنك قلت : تعد قعوداً مخصوصاً »

٢٣٩/٨ . وقال « فاذا قلت اشتمل الصماء ، كأنك قلت اشتمل الشيعة التي تعرف

بهذا الاسم لان الصماء ضرب من الاشتغال » . ٢٣٩/١٥ .

ورأى أبو العباس المبرد أنها أوصاف لمصادر محذوفة . قال ابن يعيش « وقال أبو العباس : هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها ، فإذا قال : رجع القهقرى ، فكأنه قال : الرجعة القهقرى . وإذا قال : قعد القرفصاء فكأنه قال : القعدة القرفصاء (٢٧) . فإذا تحقق أنها مصادر فلا بد أن تدرج في المفعول المطلق لا في النائب عنه كما فعل ابن هشام في الشذور (٢٨) . وإذا تحقق أنها أوصاف فلا بد من إدراجها تمثيلاً مع تصور النحاة فيما ناب عن المصدر من صفة . والذي عليه الرضي أن مذهبي المبرد وبعض الكوفيين ضعيف ، لأن الأول يقتضي أن تكون أوصافاً ، وهي ليست كذلك ، والثاني يقتضي أن يكون لها أفعال من جنسها لم تستعمل . ومعنى هذا كله ثبوت رأي سيبويه القائل بأنها مصادر نوعية تعمل فيها الأفعال قبلها (٢٩) ، ولكن لما كانت هذه المصادر تعمل فيها أفعال من غير لفظها ولكنها من جنس ما تدل عليه ، أدرجها النحاة فيما ينوب عن المصدر . ونياية المصدر عن المصدر أمر غير مقبول — كما أسلفنا — لأن هذه النياية تقتضي بأن انتصاب النوعي فرع من انتصاب المؤكد ولا قائل به (٣٠) ؛ ويبدو أن النحاة قد تصوروا فعلاً أن النوعي فرع عن المؤكد ، والدليل على ذلك أنهم ادخلوا في حد المفعول المطلق المصدر النوعي الموصوف ، مثل « ضربت ضرباً شديداً » . وادخلوا في باب النياية المصدر النوعي الذي هو من جنس ما يدل عليه عامله ، مثل « رجع القهقرى » و « قعد القرفصاء » ، وكذلك المصدر النوعي المضاف مثل « سرت سيرة زيد » و « فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر » ، لأن الفاعل يستحيل أن يفعل فعل غيره ، كما تقدم عن السنباطي (٣١) . وقال الاستاذ

(٢٧) شرح الفصل ١١٢/١ ، وانظر الأصول في النحو ١٩١/١ والكافية ١١٥/١ .

(٢٨) شذور الذهب (٢٢٦) .

(٢٩) الكافية ١١٥/١ .

(٣٠) التصريح ٣٢٨/١ .

(٣١) انظر ما تقدم حاشية ص (٢) .

عباس حسن » وهم يقولون أيضا أن المصدر النوعي أن كان مضافا فالأصح اعتباره نائب مصدر لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعله الصادر عنه (٢٢) . وهذا خلف من القول . فمقتضى الحد أن يدخل فيه المصدر النوعي بأقسامه كلها لا لشيء إلا لانه مصدر ، أو أن يغير الحد بحيث يقتصر إطلاق المفعول المطلق على المصدر المؤكد فقط . ثم نرى من أمرهم عجبا ، فالمفعول المطلق الذي هو مصدر بمقتضى الحد يصير مصدرا اقتصارا على الغالب . قال ابن هشام « وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا (٢٣) ثم ينجس إلى مصدر وغير مصدر . قال ابن هشام « ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كُثِرَتْ أحسن السير واشتمل الصماء ، وضربته ضرب الأمير (٢٤) . وقال الأشموني : « وقد ينوب عنه — أي عن المصدر — في الانتصاب على المفعول المطلق ما عليه ، أي ما على المصدر دل ذلك ستة عشر شيئا (٢٥) وقال في التصريح « ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من (٢٦) . وقال الدونشيري « إطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (٢٧) . وقال الاستاذ عباس حسن : « المفعول المطلق قد يطلق — أحيانا — على المصدر الاصيل المنسوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحيانا أخرى (٢٨) . وقال : أيضا « وحكم هذا

(٣٢) النحو الوافي ١٦٦/٢ ، ١٧٥ .

(٣٣) أوضح المسالك ٣٢/٢ ، وانظر في مثل ذلك في معجم النحو (٣٦٦) ، والتصريح ٣٢٥/١ .

(٣٤) أوضح المسالك ٣٣/٢ .

(٣٥) شرح الأشموني ٢١٠/١ .

(٣٦) التصريح على التوضيح ٣٢٥/١ .

(٣٧) التصريح على التوضيح حاشية ٣٢٦/١ .

(٣٨) النحو الوافي ١٧٢/٢ .

النائب — أي الأشياء التي تنوب عن المصدر — النصب دائما . ويذكر في اعرابه انه منصوب لنياسته عن المصدر المحذوف ، او منصوب لانه مفعول مطلق . ولا يصح في الاعراب الدقيق ان يقال منصوب لانه مصدر . ذلك لما اوضحناه من انه ليس مصدرا للعامل المذكور ، اذ مصدر العامل المذكور قد حذف وهذا نائب عنه فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها . فعند اعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول انه مصدر منصوب أو مفعول مطلق منصوب كذلك . اما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول انه نائب عن المصدر المحذوف منصوب أو مفعول مطلق منصوب ، ولا يصح ان يقال مصدر « (٢٩) » .

وكل ما تقدم ياباه مقام التعريف ويدعو السی رسم جديد لحد المفعول المطلق . وقول عباس حسن « لا يصح أن يقال مصدر » يحتاج الى تقييد ، لانه لا يسري على المرادف والنوعي، والا فكيف ننفي عن هذين اللونين مصدريتهما ؟ وقوله « ولا يصح في الاعراب الدقيق ان يقال منصوب لانه مصدر » ملحق بقوله الاول . وقد وقعت على كثير من المصادر المرادفة يقال في اعرابها انها منصوبة على المصدر . قال ابن الأنباري « قوله » وكل شيء احصيناه كتابا « كتابا : منصوب على المصدر . وفي العامل فيه وجهان : أحدهما « (٤٠) » : أن يكون العامل فيه احصيناه وهو بمعنى كتبنا .

والثاني « (٤١) » : أن يكون قدر له فعل من لفظه دل عليه احصيناه فكأنه قال : كتبناه كتابا « (٤٢) » .

(٢٩) النحو الوافي ١٧٣/٢ وانظر ايضا ١٧١/٢ .

(٤٠) هو الراي المنسوب الى المبرد والمازني والسراقي .

(٤١) هو الراي المنسوب الى سيبويه .

(٤٢) البيان في غريب اعراب القرآن ٤٦٩/٢ .

وقال في موضع آخر في اعراب « تبتيلا » في قوله تعالى « وتبتل
اليه تبتيلا » : تبتيلا منصوب على المصدر (٤٢) . وقول عباس
« فمن الواجب عدم الخلط » مردود ، لان الخلط قائم مهما
تحرز الدارس

فالمفعول المطلق هو المصدر تارة ، وهو المصدر وما ينوب عنه تارة
ثانية ، وهو المصدر اقتصاراً على الغالب تارة ثالثة ، بله القول بالمصدر
التأصل في المصدرية والنائب عنه . فمن الواجب اعادة النظر في حد
المفعول المطلق ، وهو اولى من التحرز وعدم الخلط بين المصطلحات ،
وهو ما سناخذ به ان شاء الله .

اساس هذا الاضطراب الواقع في مقولات النحاة القول بمصدرية
المفعول المطلق ، وحصر هذه المصدرية — أحياناً — في المحتمل للقليل
والكثير — كما تقدم — وكما نلاحظ ذلك في ما قاله ابن القيم وهو : « وأما
الظن بمصدر لا يثنى ولا يجمع الا أن تزيد به الأمور المظنونة نحو قوله
تعالى « وتظنون بالله الظنونا » ، أي يظنون أشياء كاذبة ؛ والظنون على
هذا مفعول مطلق لا عبارة عن الظن الذي هو مصدر (٤٤) .

فالظن الذي هو مصدر هو الظن المحتمل للقليل والكثير ، وأما
النوعي فهو ليس بحقيقي . وإنما ينزل منزلة الحقيقي .

وإذا صح انه ينزل منزلة الحقيقي ، فالمفعول المطلق هو الحقيقي
وغيره ، لانه يصح إطلاقه على كليهما كما تقدم .

والواقع ان هذه المصدرية التي تشبث النحاة بها — فضلاً عما سقناه
من أدلة دفعها — هي مصدرية غير حقيقية بما فيها المصدر المحتمل

(٤٣) بدائع الفوائد ٩٨/٢ .

(٤٤) البيان في غريب اعراب القرآن ٤٦٩/٢ .

للقليل والكثير . بيان ذلك أن المفعول المطلق « هو الأثر الواقع يلفظ المصدر ، وليس هو المصدر الذي هو التأثير . قال، السيد أمير بادشاه « المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ، أي الأثر لا المصدر الذي هو التأثير . قال : وإطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من السامحة وعدم التمييز بين التأثير والأثر » (٤٥) وقال « صرحوا بأن ما اشتمل عليه الفعل مطلقاً إنما هو التأثير ، وإنما كون المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التأثير والأثر ، فلزم وجود التأثير والأثر في كل مصدر جاء منه فعل (٤٦) . ثم قال « فالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته لمشاركته إياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلاً لأجل قيامه » (٤٧) .

ومن مفارقات النحويين العجيبة حملهم أسماء على المصادر وجعلها مفاعيل مطلقة ، من مثل « ترباً » و « جندلاً » . وظاهر قول سيبويه أنها منصوبة على المفعول به . قال سيبويه « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك : ترباً وجندلاً وما أشبه هذا ، فإن أدخلت لك فقلت : ترباً لك ، فإن تفسرها هنا كتفسيرها في الباب الأول ، كأنه قال : ألزمتك الله ، وأطعمك الله ترباً وجندلاً ، وما أشبه هذا من الفعل ، فاختزلها هنا لأنهم جلعوه بدلاً من قولك : تربت يدك وجندلت . وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأً مبنياً عليه ما بعده (٤٨) . وجزم

(٤٥) التصريح على التوضيح ٣٢٤/١ حاشية وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٨٤/٢ .

(٤٦) التصريح على التوضيح ٣٢٣/١ حاشية .

(٤٧) التصريح على التوضيح ٣٢٣/١ .

(٤٨) الكتاب ١٨٦/١ . وجواز الابتداء بالنكرة هنا لما فيه من معنى المنسوب وهو

الدعاء وانظر أيضاً المقتضب ٢٢٢/٣ تجد النصب على المفعول به . وانظر

شرح الفصل ١٢٢/١ .

الشلوبين بالنصب على المصدر (٤٩) ، والأصح النصب على المفعول
بـه (٥٠) .

رايت مما مضى كيف إن مقولات الكثرة الكائرة من النحاة لا تجرى
على نسق، وإن فيها ما يدفع بعضه بعضا ، وإن أفضل ما يستقر عليه حال
المفعول المطلق أن يطلق على المسمى بلفظ المصدر وما ينوب عنه .
وهو الأمر الذي سنأخذ به في نهاية البحث إن شاء الله . وهو ما انحلت
إليه مقولات النحاة فيما تقدم . فإذا تحقق هذا صرنا إلى حد أدنى إلى
الصواب وأبعد عن الاضطراب والتناقض .

الاطار الثاني :

وهو الاطار الذي ينتظم مقولات الفريق القائل بصحة اطلاق المفعول
المطلق على المصدر وغيره من غير الجهة التي انحلت إليها مقولات الفريق
الاول ، وإنما من جهة ثانية . فالاولى مبناها على اختلاف الاقوال
وتعداد الآراء وكثرة المصطلحات ، والثانية مبناها على أبحاث كلامية ،
وأخرى بلاغية . وكلام هذا الفريق يفضي إلى مد حدود دائرة المفعول
المطلق بحيث تشمل كل ما كان غير موجود ثم وجد بفعل أيجاد، من مثل :
« خلق الله السموات » و « انشأت كتابا » و « عملت صالحا » وفعلت خيرا .

ويقف على رأس هذا الاتجاه عبد القاهر الجرجاني وتابعه عليه ابن
هشام في المبنى . قال عبد القاهر « الأفعال على ضربين : متعدي وغير
متعدي . فالمتعدي على ضربين : ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به ،
كقولك : ضربت زيدا « زيدا » مفعول به ، لأنك فعلت به الضرب ولم يفعله

(٤٩) حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٨/٢ .

(٥٠) حاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢ ، والنحو الوافي ١٩٢/٢ .

بنفسه ، وضرب يتعدى الى شيء هو مفعول على الإطلاق . وهو في الحقيقة كعمل ، وكل ما كان مثله في كونه عامسا غير مشتق عن معنى خاص كصنع ، وعمل ، واوجد ، وانشأ . ومعنى تولي من « معنى خاص » انه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب ، او « علم الذي هو مأخوذ من العلم . وهكذا كل ما له مصدر ، ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني . فهذا الضرب اذا اسند الى شيء كان المنصوب له مفعولا لذلك الشيء على الإطلاق ، كقولك : فعل زيد القيام ، فالقيام مفعول في نفسه ، وليس بمفعول به . واحق من ذلك ان تقول : خلق الله الاناسي ، وانشأ العالم ، وخلق الموت والحياة . والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه . اذ من المحال ان يكون معنى « خلق العالم » فعل الخلق به ، كما تقول في : ضربت زيدا ، فعلت الضرب بزيد ، لان الخلق مسن خلق كالفعل من فعل . فلو جاز ان يكون المخلوق كالمضروب لجاز ان يكون المفعول في نفسه كذلك حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئا بالقيام ، وذلك من شنيع المحال (٥١) . وقال ابن هشام « قولهم : في نحو « خلق الله السموات مفعول به . والصواب : انه مفعول مطلق ، لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، نحو قولك : ضربت ضربا ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك : به ، كضربت زيدا . وانت لو قلت : السموات مفعول ، كما تقول : الضرب مفعول كان صحيحا . ولو قلت : السموات مفعول به ، كما تقول زيد مفعول به لم يصح (٥٢) ثم قال « المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم اوقع الفاعل به فعلا . والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده (٥٣) . وكلام عبد القاهر ومن

(٥١) اسرار البلاغة ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٥٢) مغنى اللبيب : ٦٦٠ - ٦٦١ . ومن ذهب مذهب عبد القاهر ابن الحاجب في الامالي والزخشي . المغنى (٦٦١) والتصريح ٧٩/١ .

(٥٣) مغنى اللبيب (٦٦١) .

يعده ابن هشام ، مبني على عدم التفريق بين حقيقة علم النحو ، وحقيقة علم البيان (البلاغة) ؛ فعلم النحو يبحث في الالفاظ من جهة وقوعها في التركيب صحة وفسادا ، وعلم البيان يبحث في الالفاظ من جهة وقوعها في التركيب جمالا وتبجها مرورا بعلم النحو (٥٤). قال الرمخسري في علم النحو « هو المرقاة المنصوبة الى علم البيان (٥٥) .

علم النحو اذن ليس علم المعنى ، وانما هو العلم الذي يحتفي بالمعنى من غير ان يجور هذا الاحتفاء على مقاصده الاصلية . وهي مقاصد مبناها على ملاحظة الالفاظ اعرابا وبناء . وقد ساق ابن هشام عشر وجهات يدخل بها الاعتراض على المعرب منها : « ان يراعى — اي المعرب — ما يقتضيه ظاهر الصناعة ، ولا يراعى المعنى . وكثيرا ما تزل اقدام بسبب ذلك (٥٦) ومنها « ان يراعى المعرب معنى صحيحا ، ولا ينظر في صحته في الصناعة (٥٧) ومنها « ان يخرج على خلاف الاصل ، او على خلاف الظاهر لغير مقتضى لذلك (٥٨) .

من اراد ان ينظر في النحو اذن فلينظر اليه من جهة الاصل في وضعه ولا يحمله على اصل علم آخر ، لان في ذلك خلطا ، واخراجا للعلوم عن حقائقها الاصلية ، ومقاصد علم النحو اساسها ضبط اللسان العربي وحمايته من اللحن . واذا كان الامر كذلك « فالسموات » و « الاناسي » و « كتابا » و « الصالحات » في « خلق الله السموات » و « خلق الله الاناسي »

(٥٤) انظر التعريفات (٢١ ، ١٠٥) ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٣/١ .

(٥٥) شرح الفصل ١٦/١ .

(٥٦) معنى اللبيب (٥٢٧) .

(٥٧) معنى اللبيب (٥٣٩) .

(٥٨) معنى اللبيب (٥٩٩) . وساق ابن هشام لكل جهة من الجهات امثلة كثيرة ،

انظر المعنى من ص (٥٢٧ — ٦٠٣) .

و « انشأت كتابا » و « عملوا الصالحات » تجري مجرى زيد في « ضربت زيدا » وان لم يقع عليها فعل الفاعل . لان المفعول به — كما حده القوم — ما وقع عليه فعل الفاعل او جرى مجرى الواقع؛ كضربت زيدا ، وخلق الله السموات، وانشأت كتابا ، وما ضربت زيدا .

واذا ما اردنا البعد عن التسامح قلنا ان « زيدا » لم يقع عليه فعل الفاعل ، وانما وقع على الشخص المسمى به . وهذا يقتضي اعادة النظر في حد المفعول به الذي بنيت عليه مقارنة عبد القاهر وابن هشام بين المفعول المطلق والمفعول به ، وذلك ادنى الى الانسجام مع منطق اللغة بعيدا عما يحدث في الخارج .

والقول بأن من شرط المفعول به وجوده في الاعدان ، قول رده الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية فقال : « لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعدان قبل ايجاد الفعل ، وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو : ضربت زيدا ، او ما ضربته ، او لم يكن موجودا في الخارج نحو : عدمت زيدا ، وبنيت الدار . قال الله تعالى اعطى كل شيء خلقه ، فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد ، وذلك لا يخرج عن كونه مفعولا . وقال تعالى « وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا » (٥٩) .

وقال الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية « المفعول به بالنسبة الى فعل غير اليجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا ، فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا ، واما المفعول به بالنسبة الى اليجاد ، فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم

(٥٩) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية .

أوجد فيه الفاعل الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجودا ، والا لكان
تحصيل الحاصل (٦٠)، والذي ساقه عبد القاهر وتابعه عليه ابن هشام له
اتصال وثيق بأبحاث كلامية بحثة . وانك لتلاحظ هذا جيدا من جهة
انتفاء عبد القاهر الى اهل الكلام ، ومن جهة الرد الذي ساقه الجمهور
عليه،^١الذاهبون الى أن العالم في « خلق الله العالم » مفعول به لا مفعول
مطلق . قال في التصريح « واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم
مفعول به لا مفعول مطلق بأمر أولها : أنا قد نعلم العالم ، وإن كنا لا نعلم
أنه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل . والمعلوم مغاير للمجهول . فاذن
كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم .

وثانيها : أنا نصف الله بالخالقية ، فلو كان خلق العالم نفس العالم
لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم ، كما أنه موصوف (٦١) بخالقية
العالم .

وثالثها : أن نقول العالم ممكن ، فلم يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه
وأبدعه ، فلو كان إيجاد العالم وأحداثه نفس العالم لكأن قولنا : العالم
وجد . لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا : العالم وجد ، لانه وجد فيكون
ذلك تعليلا للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه،^٢وذلك
نفي للصانع (٦٢) . وهكذا ضاعت اللغة وضاع منطقها في ركاب من أبحاث
الكلام . وهو أمر مرفوض في البحث اللغوي ، إذ أن اللغة منطقا خاصا بها
منسجما مع طبيعتها ، وكذا تجد لكل علم منطقته الخاص ، ولا يجوز حمل
علم على علم الا بالمقدار الذي لا يجوز على المقاصد الاصلية لكل علم .

(٦٠) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية .

(٦١) في الاصل موضونا .

(٦٢) التصريح على التوضيح ٨٠/١ .

و « انشأت كتابا » و « عملوا الصالحات » تجري مجرى زيد في « ضربت زيدا » وان لم يقع عليها فعل الفاعل . لان المفعول به — كما حده القوم — ما وقع عليه فعل الفاعل او جرى مجرى الواقع؛ كضربت زيدا ، وخلق الله السموات، وانشأت كتابا ، وما ضربت زيدا .

واذا ما اردنا البعد عن التسامح قلنا ان « زيدا » لم يقع عليه فعل الفاعل ، وانما وقع على الشخص المسمى به . وهذا يقتضي اعادة النظر في حد المفعول به الذي بنيت عليه مقارنة عبد القاهر وابن هشام بين المفعول المطلق والمفعول به ، وذلك ادنى الى الانسجام مع منطق اللغة بعيدا عما يحدث في الخارج .

والقول بان من شرط المفعول به وجوده في الاعدان ، قول رده الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية فقال : « لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعدان قبل ايجاد الفعل ، وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء اكان موجودا في الخارج نحو : ضربت زيدا ، او ما ضربته ، او لم يكن موجودا في الخارج نحو : عدمت زيدا ، وبنيت الدار . قال الله تعالى اعطى كل شيء خلقه ، فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد ، وذلك لا يخرج عن كونه مفعولا . وقال تعالى « وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا » (٥٩) .

وقال الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية « المفعول به بالنسبة الى فعل غير اليجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا ، فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا ، واما المفعول به بالنسبة الى اليجاد ، فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم

أوجد فيه الفاعل الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجودا ، والا لكان
تحصيل الحاصل (٦٠)، والذي ساقه عبد القاهر وتابعه عليه ابن هشام له
اتصال وثيق بأبحاث كلامية بحثة . وانك لتلاحظ هذا جيدا من جهة
انتماء عبد القاهر الى اهل الكلام ، ومن جهة الرد الذي ساقه الجمهور
عليه،الذاهبون الى أن العالم في « خلق الله العالم » مفعول به لا مفعول
مطلق . قال في التصريح « واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم
مفعول به لا مفعول مطلق بأمر أولها : انا قد نعلم العالم ، وأن كنا لا نعلم
أنه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل . والمعلوم مغاير للمجهول . فاذن
كون الله خالقاً للعالم غير ذات العالم .

وثانيها : انا نصف الله بالخالقية ، فلو كان خلق العالم نفس العالم
لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم ، كما أنه موصوف (٦١) بخالقية
العالم .

وثالثها : أن نقول العالم ممكن ، فلم يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه
وأبدعه ، فلو كان إيجاد العالم وأحداثه نفس العالم لكان قولنا : العالم
وجد . لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا : العالم وجد ، لأنه وجد فيكون
ذلك تعليلا للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه، وذلك
نفي للصانع (٦٢) . وهكذا ضاعت اللغة وضاع منطقها في ركائ من أبحاث
الكلام . وهو أمر مرفوض في البحث اللغوي ، إذ أن اللغة منطقا خاصا بها
منسجما مع طبيعتها ، وكذا تجد لكل علم منطقته الخاص ، ولا يجوز حمل
علم على علم الا بالمقدار الذي لا يجوز على المقاصد الاصلية لكل علم .

(٦٠) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية .

(٦١) في الاصل موضوعا .

(٦٢) التصريح على التوضيح ٨٠/١ .

حصار البحث :

يتركز حصار هذا البحث في رسم حد جديد للمفعول المطلق تندرج تحته جميع مسائل المفعول المطلق ، بحيث لا نعرف من مصطلحات المفعول المطلق غير مصطلح واحد هو المفعول المطلق . وهذا الحد الجديد منتزع من مقولات النحويين التي طرحناها فيما تقدم ، ولكن مع ميل واضح الى التوحيد ، وبعد عن الاختلاف وتعدد الآراء ، ووجوه التناقض ، ومراعاة لمقاصد صناعة النحو الأصلية . والحد الذي نقدمه هو على النحو التالي : المفعول المطلق هو ما فعله الفاعل حقيقة أو حكما غير مقيد بشيء . وهذا الحد من شأنه ان تندرج تحته كل مسائل المفعول المطلق التي نص النحويون على انها مصادر تارة ، ونائبة عن المصادر تارة ثانية ، ومفاعيل مطلقة تارة ثالثة ، ونائبة عن المفاعيل المطلقة تارة رابعة . والبيك هذه المسائل (٦٣) :

- ١ — ما لم يفعله الفاعل حقيقة مثل : مات موتا ، وما ضربت ضربا .
- ٢ — المصدر المؤكد لعامله مثل : ضربت ضربا .
- ٣ — المصدر المرادف بنوعيه :
- أ — الملاقي في الاشتقاق مثل : « وتبتل اليه تبتيلا » .
- ب — غير الملاقي في الاشتقاق مثل « قعدت جلوسا » و « فرحت جذلا » .
- ٤ — المصدر العددي مثل : ضربته ضربتين ، وما دل عليه مثل : ضربته مرتين .

(٦٣) هذه المسائل واردة في غير كتاب نحوي ، وقد اعتمدنا في رصدها على : شرح ابن عقيل ، وشرح الاشموني ، وواضح المسالك ، ومعجم النحو ، وحاشية ط شرح الفاكهي لقطر الندى .

٥ — المصدر النوعي مثل : سرت سيرا حسنا . و « رجع القهقرى » وتعد الترفصاء ، واشتبل الصماء .

٦ — اسم المصدر مثل : اغتسلت غسلا .

٧ — اسم الآلة : ضربته سوطا .

٨ — الضمير مثل « لا اعذبه احدا من العالمين » .

٩ — المشار اليه مثل « ظننت ذلك الظن » .

١٠ — بعض المضافة الى مصدر مثل : « اكرمه بعض الاكرام » .

١١ — كل المضافة الى مصدر مثل : « فلا تميلوا كل الميل » .

١٢ — ما الاستفهامية مثل : ما تضرب زيدا .

١٣ — ما الشرطية : ما شئت فاجلس .

١٤ — ما دل على هيئة المصدر المحذوف : مات الجبان ميتة سوء .

١٥ — صفة المصدر كبرتُ احسن السير .

١٦ — المصدر الذي حذف عامله جوازا لقريئة لفظية او معنوية مثل

« جلوسا طويلا » أي جلست جلوسا طويلا . وسعيا مشكورا ،

أي سعيت سعيا مشكورا .

١٧ — المصدر الذي حذف عامله وجوبا ولا فعل له مثل : ويحه ، وويه ،

وويله ، وويبه .

١٨ — المصدر الذي حذف عامله وجوبا وله فعل مثل :

١ — المصدر الواقع امرا او نهيا او دعاء او مقرونا باستفهام

توبيخي مثل : « اجتهدا لا توانيا » و « سقيا » و « اتوانيا »

وقد جد قرناؤك .

ب — المصدر الذي حذف عامله ، ودل على هذا العامل قرينة ،
وشاع استعماله مثل : حمدا ، وشكرا ، وصبرا لا جزعا ،
وعجبا ، وسما وطاعة ، وسحقا ، وبعدا .

ج — المصدر المسوق تفصيلا لما قبله طلبا كقوله تعالى « حتى اذا
اتختموهم فشدوا الوثاق ، فاما منا بعد واما فداء » . او
خبرا كقول الشاعر :

لأجهدنُ فإِما درء واقصة
تُخْشى وإِما بلوغ السؤل والأمل

د — المصدر الواقع فعله خبرا عن اسم عين لا اسم معنى (٦٤)،
بشرط أن يكون مكررا أو محصورا مثل « زيد سيرا سيرا »
و « ما زيد الا سيرا » أو مستفهما عنه مثل « سيرا » أو
معطوفا عليه مثل : « أنت فهما ورشدا » . فان لم يكرر
المصدر ولم يحصر جاز ذكر عامله وجاز حذفه مثل : أنت
سيرا .

ه — ١ — المصدر المؤكد لنفسه ، أي مؤكد للجملة التي قبله
مثل « له علي الف عرفا » أي اعترافا .

٢ — والمصدر المؤكد لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتمله
وتحتل غيره . مثل : أنت ابني حقا . يحتمل أن
يكون ذلك حقيقة أو مجازا .

و — المصدر الواقع بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر ، وعلى
معناه ، وفيها ما يصلح للعمل في المصدر . بشرط أن يكون

(٦٤) أن وقع خبرا لاسم معنى فعليك بالرفع . مثل « أمرك عجب عجب » .

المصدر مشعرا بالحدوث ومرادا به التشبيه مثل : « لي سعي سعي الشاكرين » . فاذا لم يستوف الشروط فالرفع على البدلية مثل : « له ذكاء ذكاء الحكماء » . هذا كله يعرب مفعولا مطلقا . لانه يصح أن يكون ما فعله الفاعل حقيقة أو حكما غير مقيد بشيء . وكل ما وقع تحت يدك ويصح أن تطلق عليه ما فعله الفاعل من قيد فأدرجه في المفعول المطلق ولا تتردد . وبهذا التوحيد نكون قد خلصنا هذا الباب من كثرة المصطلحات ، ورددنا فروع المفعول المطلق الى أصل واحد . ونكون قد مهدنا طريق هذا الباب ، بحيث يصير النظر فيه نظرا قاصدا لا مشقة فيه ولا ارهاق أو هذا هو الظن .

عامل المفعول المطلق : عامل المفعول المطلق اما أن يكون مصدرا أو فعلا أو وصفا مثل « فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا » و « كلم الله موسى تكليما » و « والصفات صفا » (٦٥) .

تثنية المصدر وجمعه :

المصدر نوعان : مبهم وهو المؤكد للفعل ، ومختص أو مؤقت، ويراد به الدال على النوع أو العدد . فاما الأول فلم يجزوا تثنيته أو جمعه باتفاق لانه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع . ثم انه اسم جنس محتمل للقليل والكثير . اما المصدر المختص العددي فيجمع ويثنى باتفاق لانه ينزل منزلة ثمرة ، وشجرة ، وثمره . واما المصدر النوعي فاختلف في تثنيته وجمعه والمشهور جواز تثنيته وجمعه . وظاهر قول سيبويه

(٦٥) اوضح المسالك ٢/ ٢٢ ، ومعجم النحو (٣٦١) .

المنع ، واختاره الشلوبين (٦٦) واحتج المجيزون بقوله تعالى « ويظنون بالله الظنونا » غير ان الظنون في الآية قد تحمل على الظنون التي هي جمع اسم لا على الظن الذي هو مصدر ، لذلك قال في بدائع الفوائد « وأما الفعل أو ما فائدته كفاءة الفعل من المصادر فلا يجمع ولا يستثنى وقولهم انما جمعت الحنوم والاشغال لاختلاف الانواع . بل يقال لهم : وهل اختلفت الأنواع الا من حيث كانت بمثابة الاسماء المفعولة (٦٧) ؟ وهو رأي وجيه .

وأما المصادر المثناة مثل : حنانك ، ولبيك ، وسعدك . . . الخ فهي مصادر وردت بلفظ التثنية ويراد بها التكثير ، وليس الاثنان فقط (٦٨) .

بين الحال والمفعول المطلق

من مقاصد هذا البحث التيسير ، والتخفيف مما لا فائدة منه من غير خروج عن طرائق النحاة ، ومناهجهم في النظر . فمن هذا الذي لا فائدة منه ادخالهم بعض المسائل في غير باب من أبواب النحو . . من ذلك قولهم ان « ركضا » و « سعيًا » و « بقة » و « صبرا » و « مشيا » في « جاء زيد ركضا » و « جاء زيد سعيًا » و « طلع بقة » و « قتل صبرا » و « مشى زيد مشيا » أحوال على التأويل بالوصف أي « راکضا » و « ساعيا » و « مباغتًا » و « مصبورا » و « ماشيا » . وهي مفاعيل مطلقة ايضا . قال ابن القيم « أما الحال فنحو : جاء زيد مشيا وسعيًا . تريد ماشيا وساعيا . وفيه قولان : احدهما هذا ، والثاني : ان الحال محذوف ، ومشيا مفعولها ، أي يمشي مشيا » (٦٩) .

(٦٦) انظر تسهيل الفوائد (٨٧) ، و وضع المسالك ٣٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٣/١ ، والتصريح على التوضيح (٢٢٩) ، وشرح الاشموني ٢١١/١ .

(٦٧) بدائع الفوائد ٨٤/٢ ، وانظر ٩٨/٢ .

(٦٨) شرح المفصل ١١٨/١ .

(٦٩) بدائع الفوائد : ٧٨/٢ .

وقال ابن هشام في باب المنصوبات المتشابهة « ما يحتمل المصدرية والحالية : « جاء زيد ركضا » أي يركض ركضا ، أو عامله على حد « تعدت جلوسا » ، أو التقدير « جاء راكضا » (٧٠) . والذي عليه سيبويه : ان هذه المصادر تقع احوالا على التأويل بالوصف ، ولا يقاس عليها (٧١) . وهو رأي الجمهور (٧٢) . ورأى سيبويه — كما ترى — في اجازته وقوع هذه المصادر احوالا على التأويل بالوصف ، وان قيد ذلك بالسمع — مخالف للأصل في الحال . فالحال هو الوصف الفضلة أدال على هيئة . والذي عليه المبرد والآخرى ان هذه المصادر منصوبة على المصدرية والحال عندهما في « طلع بفترة » هو العامل المحذوف لا بفترة لان التقدير طلع يبغت بفترة (٧٣) .

وقول المبرد والآخرى يجري على الأصل في الحال وهو الوصف . وقولهم بان الحال في « طلع زيد بفترة » هو يبغت لا بفترة يجري على ما يجري عليه الحال ، فالحال يكون مفردا وشبه جملة ، وجملة . وهو هنا جملة .

وذهب السيرافي « الى جواز ان يكون قولك اتانا زيد مشيا » مصدرا مؤكدا والعامل فيه اتانا ، لان المشي نوع من الاتيان » (٧٤) .

ومذهب السيرافي يشبه مذهب المبرد ، فالمصدر منصوب على انه مفعول مطلق ، ولكن العامل فيه ليس من جنسه ، وانما هو العامل المذكور .

(٧٠) معنى اللبيب (٥٦١) .

(٧١) انظر الكتاب ٢١٨/١ ، وشرح الفصل ٥٩/٢ .

(٧٢) اوضح المسالك ٨٢/٢ .

(٧٣) المتنضب ٢٣٤/٣ ، ٢١٢/٤ وشرح الفصل ٥٩/٢ وشرح ابن عقيل ٦٣٢/٢ .

(٧٤) شرح الفصل ٦٠/٢ .

وهذا الاختلاف بين المذهبين لا يخرج « ركضا » في « جاء زيد ركضا .
من المفعول المطلق . وأما ابن مالك فقد ذهب مذهب سيبويه في أن هذه
المصادر أحوال، وقال بالقياس عليها في ثلاثة مواضع :

الأول : أن يقع المصدر بعد أما .

الثاني : أن يقع بعد اسم قرن بآل الدالة على الكمال .

الثالث : أن يقع بعد خبر شبه به مبتدؤه .

قال ابن مالك « إذا وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لا معمول
حال محذوف ، خلافا للمبرد والاختش ؛ ولا يطرد فيما هو نوع للعامل .
نحو : أتيت سرعة خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع ،
الا في نحو : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم (٧٥) .
ومقتضى ما ذهب اليه سيبويه ، وابن مالك ، والجمهور ، حصول اللبس ،
وتداخل بعض المسائل النحوية في غير باب من أبواب النحو ، فضلا عن
جريان هذه الأحوال على خلاف الأصل في الحال . والأولى عندي هو
مذهب أبي العباس المبرد والاختش ، لانه يجري على الأصل فسي الحال
من جهة كونه وصفا ، ويجرى على ما يجري عليه الحال في مجيئه جملة .
فإن صارتك مصادر سبقت على النحو الذي بيناه لك فأعربها مفعولا مطلقا
ولا تتردد ، لأن المفعول المطلق — كما بينا — هو ما فعله الفاعل ويكون
مصدرا وغير مصدر . فإن قيل لك : أن هذه المصادر أحوال فقل أن
الجملة هي الواقعة موقع الحال . والحال لا يكون مصدرا ، والمفعول
المطلق لا يكون جملة (٧٦) . وأما قول ابن الحاجب من أن الجملة المحكية
بالقول مفعول مطلق فقد رده ابن هشام في المغني فقال « باب الحكاية بالقول

(٧٥) تسهيل الفوائد (١٠٩) ، وانظر أوضح المسالك ٨٢/٢ ، ومعجم النحو (١٦٤) .

(٧٦) انظر حاشية على شرح الفاكهي لغطر الندى ٨٤/٢ .

أو مرادفه . فالاول نحو « قال اني عبد الله » وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء » : اذ هي دالة على نوع خاص من القول ، فيه مذهبان ، ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال : والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في « علمت لزيد منطلق » وليس كذلك ، لان الجملة نفس القول ، والعلم غير المعلوم . فافترقا . والصواب قول الجمهور ، اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة ، كما يخبر عن زيد من « ضربت زيدا » بأنه مضروب ، بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بأنه مقودة لانها نفس القعود . وإما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم اياه لفظاً ، وانما الحقيقة انه مقبول وملفوظ « (٧٧) .

وقال ابن هشام في موضع آخر « وزعم ابن الحاجب في شرح الفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة ؛ وجعل من ذلك نحو « قال زيد عمرو منطلق » وقد مضى رده . وزعم ايضا في « انبات زيدا عمرا فاضلا » ان الاول مفعول به . والثاني والثالث مفعول مطلق ، لانها نفس النبأ . قال بخلاف الثاني والثالث في « أعلمت زيدا عمرا فاضلا » فانهما متعلقا العلم لا نفسه . وهذا خطأ ، بل هما ايضا منبأ بهما ، لا نفس النبأ . وهذا الذي قاله لم يقله احد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح (٧٨) .

واما القول بمجيء الحال مصدرا معرفا كالعراك في بيت لبيد :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نفس الدخال

فهو اضعف من القول بمجيء الحال مصدرا نكرة ، لانه يخالف الاصل في الحال من جهتين : من جهة ان الحال وقع مصدرا ، والاصل فيه ان يكون وصفا . ومن جهة انه معرفة ، والاصل في الحال ان يكون نكرة .

(٧٧) معنى اللبيب (٤١٢) .

(٧٨) معنى اللبيب (٦٦١) .

والنحاة أنفسهم حملوا هذا ومثله على الشخوذ . قال ابن يعيش « فنصب العراك على الحال ، وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا ، وجعل العراك في موضع الحال ، وهو معرفة أذ كان في تأويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه (٧٩) .

بين الحال والمفعول المطلق والمفعول له

وهذا لون آخر من المسائل المتداخلة في غير باب من أبواب النحو ، ومقتضاها الدخول في باب واحد ، حسرا للتشعب ، وتلافيا للاضطراب . من ذلك ما قاله ابن هشام في المغنى . قال : « ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله . من ذلك (يريكم البرق خوفا وطمعا) أي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا ، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الألفيا استثنى ، أو خائفين وطماعين ، أو لأجل الخوف والطمع (٨٠) فالقول بأن « خوفا وطمعا » واقعان موقع الحال على التأويل بالوصف ، مردود لما بيناه من أن الأصل في الحال الوصف ، ولا مانع هنا أن يكون الحال هو موضع الجهلة .

وأما القول بأن هذين المصدرين مفعولان له ، فمردود أيضا لأن المفعول له هو المصدر القلبي ، وهو علة الإقدام على الفعل ، ويشترط في هذا المصدر أن يكون مقارنا للفعل في الوجود والفاعل فان انخرم شرط من هذه الشروط خرج عن حد المفعول له وجسر بحرف جر . كتوله تعالسي « ولا تقتلوا أولادكم من املاق » أو قوله : « والارض وضعها للانام » . والآية التي ساقها ابن هشام لا يصح أن يحمل « خوفا » و « طمعا » . فلم يبق عندنا غير المفعول المطلق . ولا يقال : أن يريكم بمعنى يجعلكم

(٧٩) شرح الفصل ٦٢/٢ .

(٨٠) مغنى اللبيب (٥٦٢) .

ترون ، والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءه ، او الاصل اخافه واطمعا » (٨١) .
لا يقال ذلك : لان هذا التأويل لا تقتضيه الضرورة ، وفيه بعد وتعسف .
فيريكم غير ترون ، والاخافه غير الخوف . نقول : خاف خوفا ومخافه
وخيفه . ونقول : طمع طمعا وطماعا وطماعية . واخاف : اخافه ،
واخافا (٨٢) .

فاذا وقفت على شيء مما توهمه النحاة محمولا على غير باب من
ابواب النحو من مثل ما اوردنا ، فاعلم ان ذلك اخراج لابواب النحو عن
حقائقها ، وهو امر غير جائز ، كان النحو ميدان لاطهار المهارة العقلية
وليس علما يتعلم لضبط اللسان العربي . ولتعمل على رد هذه الاشياء
المتوهمه الى اقرب الابواب اليها كما رددنا « ركضا » في « جاء زيد ركضا »
الى المفعول المطلق ، لان المفعول المطلق هو المصدر وغيره ، والحال
هو الوصف الدال على هيئة ، واذا كان لا بد من اعتبار الحال ، فليكن
موضع الجمله هو الحال . وكما فعلنا في « خوفا وطمعا » وهما مصدران
محمولان على المفعول المطلق لا على المفعول لاجله لانخراجه شرط من
الشروط الواجب توافرها في المصدر حتى يصير مفعولا لاجله ، فضلا
عن عدم قبول هذين المصدرين لتسليط اللام عليهما ؛ اذ الاصل في
المفعول لاجله ان يقبل تسليط اللام عليه لان ذلك هو اصله . قال ابن
يعيش « واصله - اي المفعول له - ان يكون باللام » (٨٣) . فان قيل وماذا
تقول في « جاء زيد رغبة » ، اي يرغب رغبة ، او مجيء رغبة ، او
راغبه (٨٤) ؟ قلت : ان المثال غير محدد معناه تحديدا قاطعا ، فهو يصلح
ان يكون معناه جاء زيد لرغبة او جاء زيد يرغب رغبة، فان كان الاول فهو

(٨١) معنى اللبيب (٥٦٢) . وانظر حاشية على شرح الفاكي ٩٠/٢ .

(٨٢) انظر المعجم الوسيط خوف ، طبع .

(٨٣) شرح الفصل ٥٢/٢ .

(٨٤) معنى اللبيب (٥٦٢) .

مفعول لأجله . وإن كان الثاني فهو مفعول مطلق ، والجملة في محل نصب حال . والحال لا يكون مصدرا لما قدمنا . والأولى في هذا الضرب من الأمثلة أن يحمل على المفعول له لا على المفعول المطلق لان الشروط اللازمة للنصب على المفعول له قد توافرت في المصدر، لان الشروط جميعها قد توافرت في المصدر من جهة أنه مصدر قلبي متحد مع فعله في الزمان والفاعل . وهو علة الاقدام على الفعل ، فضلا عن قبوله تسليط اللام عليه ، خلافا للمفعول المطلق الذي لا يقبل تسليط اللام عليه . الا ترى ان اللام لا تسلط على الضرب في قولنا : « ضرب زيد ضربا » ولا في « ضربته سوطا » ولا في « ضربته ضربتين » ولا في « ظننت ذلك الظن » ؟



ما سلف بيانه هو ما توصلنا اليه ؛ وعسى أن يكون فيه خير ، وعسى أن يقع على وجه من وجوه الصواب ؛ والا فحسبي النية الصادقة ؛ ولكل امرئ ما نوى . والحمد لله أولا وآخرا . والصلاة والسلام على رسول الله .

د. محمد حسن عواد

مرد المصادر والمراجع

١ - اسرار البلاغة :

تأليف عبد القاهر الجرجاني . تحقيق ريتز . استنبول . مطبعة
وزارة المعارف ١٩٥٤ .

٢ - الاصول في النحو :

تأليف أبي بكر بن السراج . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي .
مطبعة النعمان بالنجف الاشرف ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .

٣ - اوضح المسالك الى الفية ابن مالك :

تأليف ابن هشام ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
الطبعة الخامسة . دار احياء التراث العربي . ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م
بيروت - لبنان .

٤ - بدائع الفوائد :

لابي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشهور بابن قيم الجوزية .
عني بتصحيحه والتعليق عليه ادارة الطباعة المنيرية .

٥ - البيان في غريب اعراب القرآن :

تأليف أبي البركات بن الانباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه
مراجعة الاستاذ مصطفى السقا . دار الكاتب العربي للطباعة
والنشر / القاهرة . ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م .

٦ - التعريفات :

تأليف السيد الشريف الجرجاني . دار الكاتب العلمية . طهران .
الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ .

٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

تأليف جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق الاستاذ محمد كامل
بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .

٨ - حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى :

تأليف ياسين بن زين الدين الحمصي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي
١٣٥٣ هـ ، ١٩٣٤ م .

٩ - شرح الأثموني على الفية مالك :

تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي .
الطبعة الأولى . ١٣٧٥ هـ ، ١٩٥٥ م . بيروت - لبنان .

١٠ - شرح التصريح على التوضيح :

تأليف خالد بن عبد الله الأزهرى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
دون تاريخ .

١١ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :

تأليف ابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة العاشرة . ١٦٨٥ هـ ، ١٩٦٥ م .

١٢ - شرح ابن عقيل :

تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . دون تاريخ .

١٣ - شرح المفصل :

تأليف ابن يعيش . المطبعة المنيرية . دون تاريخ .

١٤- قطر الندى وبل الصدى :

تأليف ابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
الطبعة الحادية عشرة . ١٣٨٢ هـ ، ١٩٦٣ م . المكتبة التجارية
الكبرى .

١٥- الكافية :

لابن الحاجب (شرح الرضي الاستربادي) . دار الكتب العلمية .
بيروت - لبنان .

١٦- الكتاب :

تأليف سيويه . منشورات مؤسسة الأعلي للمطبوعات . الطبعة
الثانية . ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م . بيروت - لبنان .

١٧- كشف اصطلاحات الفنون :

تأليف آتهانوي . تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع ، وزارة الثقافة
والارشاد / القاهرة .

١٨- المرتجل :

تأليف أبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن خشاب . تحقيق
الاستاذ علي حيدر . دمشق . ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .

١٩- معجم النحو :

تأليف الاستاذ عبد الغني الدقر . ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م . مطبعة
محمد هاشم الكتبي .

٢٠- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب :

تأليف ابن هشام الانصاري . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة محمد علي صبيح . دون تاريخ .

٢١- المقتضب :

تأليف ابي العباس محمد بن يزيد المبرد . المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية . القاهرة . تحقيق الاستاذ عبد الخالق عزيمة .

٢٢- النحو الوافي :

تأليف الاستاذ عباس حسن . دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية . ١٩٦٣ م .

٢٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :

تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية . الكويت . ١٣٩٧ هـ ، ١٩٦٧ م .